

مع وجود الموافقة المبدئية في مجلس النواب

خبراء يرحبون بتشريع قانون للبنى التحتية

□ بغداد/ أحمد عبد ربه



دعوة الى وضع خطط تنهض بواقع البنى التحتية

وكان مجلس النواب قد أعاد في الماضي مشروع القانون إلى الحكومة، بعد اعتراضه على قيمة المشروع البالغة ٧٠ مليار دولار، مما اضطر الحكومة إلى تخفيضه إلى ٣٧,٥ مليار دولار.

وقال رئيس اللجنة احمد العلواني في تصريحات صحفية هناك موافقة مبدئية على تشريع قانون البنى

الى انها قد تعرضت خلال السنوات الماضية الى الاهمال .
وكشفت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية عن وجود موافقة مبدئية من جميع الاطراف على تشريع قانون البنى التحتية، مبينة أن اجتماع رئاسة المجلس والكتل السياسية امس تطرق الى القانون وامكانية تشريعه.

عباس ابو التمن بوضع خطة اقتصادية شاملة لكل البنى التحتية الموجودة في كل القطاعات الاقتصادية .

وقال ابو التمن لـ (المدى): يجب ان يشمل هذه التشريع وجود خطة اقتصادية متكاملة تنهض بواقع البنى التحتية من خلال تحقيق النهوض بواقعها العملي مشيراً

والزراعي والسياحي لافتاً الى ان هذا القانون يعمل لخدمة القطاعات الاقتصادية وهو ما سيضاف الى الناتج الاجمالي.
ودعا الى ضرورة الاسراع بتشريع القانون وان تبعد الجهات السياسية عن المناكفات التي اصبحت ترهق المواطن العراقي.

من جانبه طالب الخبير الاقتصادي

سيعمل على خلق فرص استثمارية فضلاً عن توفير فرص العمل للعاطلين مشيراً الى ان البنى التحتية تعاني من مشاكل كثيرة.

واضاف انطون : يجب ان تقوم الجهات المسؤولة عن تنفيذه بمتابعة ومراقبة المشاريع التي تخص القانون واستكمال حاجة المواطن والاقتصاد بشكل عام في المجال الصناعي

رحب خبراء اقتصاديون بمناقشة اليوم مشروع مجلس النواب على تشريع قانون البنى التحتية ،فيها كشفت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية عن وجود موافقة مبدئية من جميع الاطراف على تشريع هذا القانون.

وقال الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون لـ (المدى): ان هذا القانون

سعياً لزيادة الحركة التجارية

الموائى تنفيذ حملة لتنظيف شط العرب

□ البصرة / المدى

باشرت الشركة العامة للموائى بتنفيذ حملة لانتشال السفن والزوارق الغارقة في شط العرب .
وقال مدير قسم الإعلام والعلاقات العامة في الشركة أنمار عبد المنعم الصافي لـ " السومرية نيوز "، إن "قسم الإنقاذ البحري التابع للشركة العامة للموائى باشر بتنفيذ حملة تقضي بانتشال القطع البحرية الغارقة

في شط العرب من الجهة المقابلة لمركز مدينة البصرة".

وأضاف الصافي أن أربع قطع تم انتشالها لغاية الآن هي عبارة عن ناقلتين صغيرتين للوقود وزورق مدني وآخر عسكري يدعى (الجاسي)، والأخير كانت تستخدمه القوة البحرية كمتحف حربي عائم قبل أن يغرقه مجهولون في موقعه في العام ٢٠٠٣".

ولفت الصافي الى أن الحملة من المقرر أن تستغرق عدة أشهر، وهي تنفذ باستخدام

معدات ورافعات بحرية تابعة للشركة"،

مؤكداً أن "عمليات انتشال الغوارق تهدف الى تجميل شط العرب من الجهة المحاذية لشارع كورنيش العشار، لان وجود السفن والزوارق الغارقة يشوه جمالية المنطقة التي تكتسب اهمية سياحية كبيرة على المستوى المحلي و ان الغوارق التي يجري انتشالها لم تكن تؤثر على حركة الملاحة البحرية لانها موجودة على جانبي القناة الملاحية التي تسلكها السفن التجارية

الموارد المائية تتعاقد لإنشاء سد في ميسان

□ بغداد / المدى

وقعت وزارة الموارد المائية عقدا لإنشاء سد دويريج في محافظة ميسان بكلفة إجمالية تبلغ أكثر من ١١ مليار دينار، مؤكدة أن الطاقة الخزنية للمشروع ستبلغ مليوناً و ٨٧٠ ألف متر مكعب، فيما أشارت إلى أن الهدف من المشروع هو توفير المياه للمنطقة المحيطة بالسد وخاصة في فصل الصيف وتشجيع

الزراعة الصيفية وتغذية المياه الجوفية.
وقالت الوزارة في بيان صحفي اطلعت عليه المدى إن الهيئة العامة للسدود والخزانات التابعة لوزارة الموارد المائية وقعت عقدا مع شركة الرافدين العامة لتنفيذ السدود لإنشاء سد دويريج على نهر دويريج (٧٠ كم جنوب شرق ميسان) حيث بلغت كلفة السد ١١ ملياراً و ٥٠٠ مليون دينار حيث ستبلغ مدة تنفيذ السد ١٤ شهراً ومدة الصيانة ٢٤ شهراً".

وكان مدير عام الهيئة العامة للخزانات والسدود فيصل محمد أمين كشف في أيار ٢٠١٠، عن خطة لتنفيذ أكثر من ٣٠ سدا سيتم بناؤها في عموم العراق لإرواء الأراضي الزراعية وتوفير مياه الشرب للمناطق السكنية.
يذكر أن أزمة الجفاف تفاقت في المحافظات العراقية كافة خلال العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، بسبب قلة سقوط الأمطار وسوء استعمال المياه في السقي وانخفاض مناسيب مياه

يذكر أن أكبر قطعة بحرية كانت غارقة في القنوات الملاحية المؤدية إلى الموائى وتم انتشالها بعد عام ٢٠٠٣ هي الحفارة البحرية (فلسطين)، والتي تزن ٢٧٨٠ طناً، وكانت توجد في قناة خور عبد الله المؤدية الى مينائى أم قصر وخور الزبير، ونفذت في العام ٢٠١٠ عملية انتشالها بجهد مشترك بين الشركة العامة للموائى وإحدى الشركات التركية المتخصصة بالإنقاذ البحري وانتشال الغوارق.

نهرى دجلة والفرات اللذين يعانيان أصلاً من انخفاض حصصهما في العراق بنسبة بلغت الثلثين على مدى الأعوام الـ٢٥ الماضية، إضافة إلى قيام تركيا ببناء ١٤ سدا على نهر الفرات وروافده داخل أراضيها، وثمانية سدود على نهر دجلة وروافده في حين أنشأت سوريا خمسة سدود ثلاثة منها كبيرة شيدت في منتصف الستينات، وهي بصدد إنشاء سد آخر شمال دير الزور.

التحتية ومنح الاولوية لبناء المدارس وتعويض النقص الحاصل فيها في عموم العراق".

واوضح العلواني أن "قانون البنى التحتية تم طرحه في اجتماع امس الذي جمع رئاسة مجلس النواب ورؤساء الكتل السياسية واللجان النيابية وهو موضوع مشترك بين ثلاث لجان هي الخدمات والمالية والاقتصادية ومن حيث المبدأ هناك موافقة على تشريع القانون".

ورفض مجلس النواب العراقي خلال دورته السابقة، مشروع قانون البنى التحتية الذي تقدمت به الحكومة آنذاك إذ يقضي بمنح شركات استثمارية كبيرة مشاريع البنى التحتية بقيمة ٧٠ مليار دولار بطريقة الدفع الأجل عندما كانت العديد من دول العالم الصناعية تمر

بأزمة مالية كبيرة.

ويقضي مشروع قانون البنى التحتية الجديد بتنفيذ الشركات الأجنبية وبخاصة الكورية منها مشاريع للبنى التحتية، كالمدارس، والمستشفيات، ومشاريع المياه، بطريقة الدفع بالأجل.
ويعاني العراق من بنية تحتية متهاكة في مجمل القطاعات نتيجة سنوات طوال من الحصار والحروب خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي. ورغم مرور ثماني سنوات على الإطاحة بالنظام السابق، لم تستطع الحكومات توفير الخدمات الأساسية العامة للمواطنين، والتي غالبا ما يحتاجون على نقصها.
وتقول الحكومة أن التخفيضات المالية ضمن موازنات البلاد السنوية غير قادرة لوحدها على النهوض بمشاريع البنى التحتية التي تتطلب مبالغ مالية طائلة.

مصدر: الأوراق المالية تحتاج إلى قانون جديد

□ بغداد / المدى

اقترح عضو اللجنة المالية في مجلس النواب أمين هادي تشريع قانون خاص لهيئة الأوراق المالية لتنظيم عملها، داعياً الى تطوير عمل البورصة لانها تعكس النشاط الاقتصادي في البلد.
وقال هادي بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن كل مؤسسة مالية لابد أن تعمل بقانون رصين ينظم عملها وبخلاف ذلك سيتضرر الاقتصاد الوطني، مبيناً ان قانون الهيئة غير متكامل ويحتاج الى تشريع قانون جديد من قبل الحكومة ويصوت عليه مجلس النواب على أن يخضع القانون للرقابة المالية ورقابة مجلس النواب .
واضاف : ان البورصة تعد مؤشراً عالمياً للاقتصاد الوطني، والحفاظ على هيكلتها وقانونها أمر ضروري .
و يذكر أن سوق العراق للأوراق المالية تأسس في حزيران ٢٠٠٤ في بغداد، ويعمل تحت اشراف هيئة الأوراق المالية العراقية وهي هيئة مستقلة تم تأسيسها على غرار الهيئة الاميركية للأوراق المالية والبورصات.

برلماني: 30 حزيران الحالي موعد تطبيق التعرفة الكمركية

□ بغداد / صفا هاشم

حددت اللجنة المالية في مجلس النواب الثلاثين من حزيران موعداً لتطبيق قانون التعرفة الكمركية، جاء هذا على لسان

عضو اللجنة هيثم الجبوري .

وقال الجبوري لـ (المدى) انه حسب القانون الذي اقر في مجلس النواب سيتم تطبيق قانون التعرفة الكمركية في الـ٣٠ من حزيران الجاري مبيناً ان التعرفة الكمركية هي جزء كبير ومهم في اصلاح السوق المحلية .

واضاف الجبوري : ان الاستعدادات اللوجستية والفنية لوزارة المالية غير واضحة وستحاسب إن لم تكن جاهزة فعلا مشيراً الى ان الوزارة تؤكد عدم استعدادها لتطبيق القانون حتى في يوم ٢٠٠٣". لافتاً الى ان التطبيق سيكون حسب قانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠ .

واشار الى استمرارية اجازة الاستيراد لان بعض التجار يستخدمون التجارة لغسيل الاموال فقط وليس للتجارة ولا بد أن تكون هناك سيطرة من الدولة وهناك بيانات كاملة عن كل الشركات المجازة لتكون تحت مراقبة الدولة.
ويذكر ان مشروع التعرفة الكمركية كان من المفترض ان يدخل حيز التنفيذ في ٢٠١١/٧/٢ ولكن الحكومة رأت أن يؤجل وارسلت مشروع قانون يقضي باعطاء الصلاحيه للحكومة بتحديد الوقت المناسب لكنها لم تعط الصلاحيه وسيكون يوم ٦/٣٠ آخر موعد لتطبيق القانون.

□ البصرة /المدى

افتتحت الشركة العامة لتعبئة الغاز أول معمل في البصرة لتعبئة الغاز المسال بشكل ميكانيكي وبطاقة ١٢٠٠ اسطوانة في الساعة، فيما حذرت شركة توزيع المنتجات النفطية المواطنين من استخدام اسطوانات غير مطابقة للمواصفات.
وقال مدير عام شركة تعبئة الغاز التابعة لوزارة النفط حامد يونس لـ "السومرية نيوز"، إن الشركة افتتحت معمل غاز المفتية الاستبدالي بعد إلغاء المعمل القديم الذي كان يعبأ فيه الغاز المسال بشكل يدوي"، مبيناً أن "المعمل الجديد انشئ على مساحة ١٦ ألف متر مربع، وبكلفة مليار و ٣٠٠ مليون دينار".

وأضاف أن "طاقته الإنتاجية تبلغ ١٢٠٠ اسطوانة في الساعة، وهو المعمل الوحيد في المحافظة، ويغطي حاجتها بالكامل".

ولفت يونس الى أن "الشركة تنفذ خطة تقضي باستبدال كافة معامل تعبئة الغاز بشكل يدوي

افتتاح معمل لتعبئة الغاز المسال آلياً في البصرة

بأخرى ميكانيكية حديثة في كافة المحافظات، وبمعدل خمسة معامل في كل عام"، مؤكداً أن "المعمل الجديد مزود بمعدات لتصليح وصيانة الاسطوانات، فضلاً عن أجهزة لفحصها وعزل غير المطابقة للمواصفات منها قبل تعبئتها".
بدوره، قال مدير هيئة توزيع المنتجات النفطية في المنطقة الجنوبية جليل عبد الحسن خضير إن "إنشاء معامل حديثة لتعبئة الغاز بشكل أوتوماتيكي تزامن مع تنفيذ اجراءات لتطوير آلية توزيع اسطوانات الغاز"، مبيناً أن "الشركة في طور انشاء ساحات في المناطق السكنية لتوزيع الاسطوانات".

وأوضح أن "الشركة أصبحت تستخدم الرافعات الشوكية في تحميل وتفريغ الاسطوانات الفارغة والمعبأة في مواقع التجهيز".

وأشار خضير الى أن "كثرة اسطوانات الغاز غير المطابقة للمواصفات والمستوردة دون موافقة وزارة النفط تسبب لنا مشاكل خلال العمل"،

مؤكداً أنها "تشكل خطورة على سلامة المواطنين

الذين يجب أن يمتنعوا عن استخدامها".

وبحسب مدير فرع شركة تعبئة الغاز في البصرة ستار جبار يوسف فإن "معمل غاز المفتية الذي كان يقع في منطقة المفتية القريبة من مركز المدينة تحول الى مقر فرعي لإدارة الشركة بعد افتتاح المعمل الجديد"، مؤكداً أن المعمل الجديد يقع في منطقة أخرى لا توجد فيها وحدات سكنية أو محال تجارية لأسباب تتعلق بالسلامة والأمان".

يذكر أن محافظة البصرة نادرأ ما يعاني سكانها من شحة في اسطوانات الغاز المسال الذي يستخدم للطبخ بشكل أساسي، وتتراوح حاجة فصل الصيف ما بين ٣٠ الى ٣٥ ألف اسطوانة يوميا، فيما تصل خلال فصل الشتاء الى ٤٥ ألف اسطوانة في اليوم، ومعظم المواطنين يشترون الاسطوانات من باعة متجولين يستخدمون في نقلها عربات خشبية تجرها الخيول والبغال والحمير.